

مما يُساهم في زيادة الثقة العامة في القضاء وتطبيق العدالة بشكل أكثر شمولية وتنوعاً. التعليل (استناداً إلى مصطلحات من مجال المدنيات): يجب أن يتمتعوا بفرص متساوية. تعيين قضاة من كل الأوساط السكانية يعزز مبدأ المساواة في التمثيل داخل النظام القضائي، ويتيح تمثيلاً واسعاً للفئات المتنوعة في المجتمع. هذا التنوع يضمن أن وجهات النظر المختلفة في المجتمع ستجد صداها داخل الجهاز القضائي، حيث ينبغي أن تكون القرارات القضائية مبنية على فهم شامل للتجارب والاحتياجات المتنوعة للمجتمع. وهو مبدأ أساسي في عملية تعيين القضاة. وليس استناداً إلى خلفياتهم الاجتماعية أو العرقية. ويعني أن التعيينات القضائية يجب أن تكون مستقلة عن أي ضغط سياسي أو اجتماعي لضمان حيادية وعدالة المحاكم.